الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4298 | الخميس | 17 ذي القعدة 1443 هـ | 16 يونيو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

واشنطن: 10 ملايين دولار مكأفاة لمن يدل على ممول «حزب الله»

لبنان: عون يبدأ المشاورات لتسمية رئيس حكومة في 23 يونيو

بيروت – «وكالات» : قال مصدر مسؤول إن الرئيس اللبناني ميشال عون سيبدأ مشاورات ملزمة مع أعضاء البرلمان المنتخب حديثاً لتسمية رئيس وزراء جديد، في 23 يونيو.

وبمجرد تسميته، على رئيس الوزراء الجديد تشكيل حكومة في عملية تستغرق عادة عدة أشهر.

ويُنظر إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي على نطاق واسع باعتباره المرشح الأوفر حظاً للمنصب من جديد.

من جهة أخرى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مكافأة مالية تصل إلى 10 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عنمحمد جعفر قصير، أحد أبرز ممولي حزب الله اللبناني.

وقال برنامج مكافآت من أجل العدالة في وزارة الخارجية الأمريكية، عبر تويتر: «يعتبر محمد جعفر قصير من أكبر الداعمين لتنظيم حزب الله، ويعمل على تزويد التنظيم الإرهابي بالأسلحة والأموال. قد تكون مؤهلاً للحصول على مكافأة تصل إلى 10 ملايين دولار، إذا كانت لديك معلومات عن أنشطته»، حسب ما نقل موقع «صوت بيروت إنترناشونال» أمس الأربعاء.

من جانب آخر قال مصدران لرويترز إن التحقيق مع مصرف لبنان المركزي بتهمة الفساد دخل نفقاً مظلماً بعد إحالته إلى قاض امتنع عن النظر في القضية.

وأحال النائب العام غسان عويدات في الأسبوع الماضي رياض سلامة وعدداً من أعوانه إلى محكمة في بيروت بعد انتهاء تحقيق أولي استمر 18 شهرا، وطلب من القاضي توجيه اتهامات من بينها الإثراء غير المشروع، والاختلاس، وغسل الأموال، والتهرب الضريبي.

يواجه سلامة تحقيقات في لبنان وخمس دول أوروبية على الأقل مع شقيقه الأصغر رجاء حول اختلاس أكثر من 300 مليون دولار.

ووُجهت للأخوين في مارس تهمة الإثراء غير المشروع وغسل الأموال في قضية لبنانية منفصلة.

وينفي سلامه وشقيقه ارتكاب أي مخالفات في جميع القضايا ضدهما. ولم يرد رياض سلامة ومحامي شقيقه بعد على طلبات للتعليق الثلاثاء.

وقال المصدران القضائيان إنه بينما أعطت إحالة عويدات دفعة للقضية، طلب القاضي زياد أبو حيدر، الذي كلفه عويدات بالنظر فيها، التنحي بسبب حساسية القضية على ما يبدو.

ولم يرد أبو حيدر على طلب للتعليق.

وقال أحد المصادر «عملياً توقفت القضية لأول مرة منذ عام ونصف».

وأضاف المصدر «هذا أمر خطير» لأنه لا يوجد قاض يشرف على التحقيق، ويمكن أن يبقى طي النسيان لفترة طويلة.

وأقام حاكم مصرف لبنان وشقيقهبالفعل دعاوى قضائية زعما فيها أن عويدات وقاضي التحقيق الأولي جان طنوس ارتكبا «أخطاء جسيمة» في التحقيق.

وأعاقت دعاوى قضائية مماثلة التحقيق في الانفجار الذي شهدته بيروت في أغسطس 2020 وأسقط عددا كبيراً من القتلى.

ويتعين الآن أن يبت رئيس محكمة استئناف بيروت القاضي حبيب رزق الله في طلب أبو حيدر، إذ يمكنه إما إجباره على تولي القضية أو السماح له بالتنحي.

وإذا وافق على طلب أبو حيدر، فسيلزم إحالة القضية إلى قاض جديد.

من ناحية أخرى قال المسؤول الأمريكي الذي يتوسط في نزاع حدودي بحري بين لبنان واسرائيل الثلاثاء إن الاقتراح الذي تلقاه من مسؤولين لبنانيين خلال زيارة لبيروت «سيُمَكن من المضي قدماً في المفاوضات».

وأضاف مبعوث الطاقة الأمريكي آموس هوكشتاين في مقابلة مع قناة الحرة أن المسؤولين اللبنانيين اتخذوا «خطوة قوية للغاية إلى الأمام اليوم من خلال تقديم نهج موحد على نحو أكبر».

وتابع:» الجانب اللبناني قدم بعض الأفكار التي تشكل أساسا لمواصلة المفاوضات والتقدم بها. سأتشارك الأفكار التي طرحها الجانب اللبناني مع إسرائيل وما أن أحصل على ردّ سأبلغه إلى الحكومة اللبنانية».

من جهة أخرى أطلق جنود إسرائيليون النار في الهواء، أمس الأربعاء، لترهيب مزارعين لبنانيين في سهل مرجعيون جنوب لبنان.

وقالت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية إن «قوات العدو، ولليوم الثاني على التوالي، أطلقت النار في الهواء لترهيب المزارعين اللبنانيين الذين يعملون في أرضهم في سهل مرجعيون في الجانب اللبناني».

وأضافت «حضرت دورية لقوات العدو مؤلفة من جيبين عسكريين إلى الطريق العسكرية المحاذية لمستعمرة المطلة، وترجل منها بعض العناصر وأطلقوا النار في الهواء لترهيب المزارعين».

تغريدة برنامج مكافآت من أجل العدالة عن ممول حزب الله محمد جعفر قصير

الرئيس الجزائري ينهي مهام وزير المالية

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

«وكالات» : أنهى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، مهام وزير المالية عبد الرحمان راوية بعد شهور من تعيينه وبعد أسابيع من إقالة محافظ البنك المركزي، بحسب بيان للرئاسة الجزائرية.

وجاء في البيان «بعد استشارة الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان، وقّع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مرسوماً رئاسياً، يقضي بإنهاء مهام وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، وكلّف الأمين العام لوزارة المالية، بتسيير شؤون الوزارة بالنيابة» دون توضيح سبب هذه الإقالة.

قضى عبد الرحمان راوية حياته المهنية كلها في قطاع المالية، حيث شغل منصب وزير القطاع في 2017 و2020 وقبلها قضى 11 سنة مديراً للضرائب بين 2006 و2017.

وجاء إنهاء مهام وزير المالية الذي تقلد المنصب في 17 فبراير، بعد أيام من اندلاع أزمة دبلوماسية جديدة بين الجزائر وإسبانيا، بسبب قرار اتخذته الجزائر، الخميس، بتعليق معاهدة التعاون بين البلدين، بعد تأييد مدريد للطرف المغربي في النزاع حول الصحراء الغربية.

وتبع القرار مباشرة إعلان جمعية البنوك وقف التعاملات التجارية مع مدريد، وهو ما لم يتم تأكيده بشكل رسمي، لكنه أثار مخاوف الاتحاد الأوروبي واعتبر أن «التعليمات الصادرة إلى المؤسسات المالية لوقف المعاملات بين البلدين» تنتهك اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، خصوصاً في مجال التجارة والاستثمار» كما جاء في بيان مشترك لمسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد جوزيب بوريل ونائب رئيسة المفوضية المسؤول عن التجارة فالديس دومبروفسكي، الجمعة.

ومباشرة نفت بعثة الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي «إجراء الحكومة المزعوم بوقف المعاملات التجارية مع شريك أوروبي» واعتبرت أنه «موجود فقط في أذهان من يدعونه ومن سارعوا الى استنكاره».

كما نفت الجزائر أي اضطراب في تسليم الغاز لإسبانيا، وأورد البيان «لقد سبق للجزائر أن أوضحت من خلال... رئيس الجمهورية أنها ستستمر في الوفاء بكل الالتزامات التي تعهدت بها في هذا السياق، على أن تفي الشركات التجارية المعنية بكل التزاماتها الواردة في العقود».

نكسة مدوية لجونسون بعد الفشل في ترحيل مهاجرين إلى رواندا

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

لندن – «وكالات» : واجهت الحكومة البريطانية المحافظة بقيادة بوريس جونسون المصممة على ترحيل المهاجرين المتسللين إلى أراضي المملكة المتحدة، إلى رواندا، انتكاسة بعد إلغاء رحلة أولى كانت مقررة مساء الثلاثاء بسبب قرار قضائي، في اللحظة الأخيرة.

ورغم الوعود بالسيطرة على الهجرة منذ بريكست، تؤكد الحكومة أنها ماضية في إرسال طالبي اللجوء الذين يصلون بشكل غير قانوني إلى المملكة المتحدة، إلى رواندا في شرق إفريقيا، للحد من توافد طالبي اللجوء في رحلات خطيرة عبر بحر المانش.

وانتقدت الأمم المتحدة الخطة التي تحظى بشعبية كبيرة بين الناخبين المحافظين، بينما يحاول بوريس جونسون استعادة سلطته، بعدما نجا من تصويت على حجب الثقة فيه، من حزبه.

وبعد اللجوء إلى القضاء وقرار طارئ من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لم تقلع الطائرة المستأجرة إلى وجهتها.

ودفع هذا الموقف وزيرة الداخلية بريتي باتيل التي عبرت عن «خيبة أملها»، إلى مهاجمة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقالت باتيل مساء أمس: «قلت باستمرار، لن يكون تطبيق هذه السياسة، سهلاً، وأشعر بخيبة أمل لأن الطعون القانونية ومطالبات اللحظة الأخيرة منعت الرحلة الجوية اليوم من الإقلاع».

وأضافت وزيرة الداخلية «من المفاجئ جداً أن تتدخل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رغم النجاحات السابقة المتكررة أمام محاكمنا الوطنية».

وأكدت «لا يمكن أن تثبط عزيمتنا عن الصواب وتنفيذ خططنا للسيطرة على حدود بلادنا»، موضحة أن الفريق القانوني للحكومة «يراجع كل قرار اتخذ ضد هذه الرحلة والاستعداد للرحلة الموالية يبدأ الآن».

ومن جهتها، أكدت الحكومة الرواندية اليوم التزامها باستقبال المهاجرين رغم إلغاء الرحلة، وقالت المتحدثة باسم الحكومة يولاند ماكولو: «هذه التطورات لن تثبط عزيمتنا ورواندا ملتزمة بالكامل للعمل على إنجاح هذه الشراكة».

وأضافت أن «رواندا مستعدة لاستقبال المهاجرين عند وصولهم وتأمين الأمن والفرص لهم».

وكانت السلطات تنوي ترحيل ما يصل إلى ١٣٠ إيرانياً وعراقياً وألبانياً وسورياً في الرحلة الأولى. وانخفض العدد بعد دعاوى فردية قدمها عدد منهم.

وفي تطور في اللحظة الأخيرة، أوقفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ترحيل طالب لجوء عراقي مساء الثلاثاء، مستندة إلى إجراء طارئ مؤقت.

وأثارت الخطوة ارتياح منظمات مدافعة عن حقوق المهاجرين تعتبر خطة الحكومة قاسية وغير إنسانية.

واعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه يجب تأجيل إبعاد العراقي إلى أن يدرس القضاء البريطاني شرعية القانون في يوليو المقبل.

وتتهم المنظمات غير الحكومية باستمرار الحكومة الرواندية بقمع حرية التعبير والنقد والمعارضة السياسية.

ورحبت جمعيات ومنظمات داعمة للاجئين بالنتيجة ومن بينها مجلس اللاجئين الذي عبر في تغريدة على تويتر عن «ارتياحه الشديد».

إسرائيل: التهديدات الإيرانية مستمرة في تركيا

رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بنيت ووزير خارجيته يائير لبيد في اجتماع سابق للحكومة

«وكالات» : أكد رئيس قسم الاستخبارات في هيئة الأمن القومي الإسرائيلية يوسي أدلير، وجود عناصر إيرانية في تركيا مهمتها الوحيدة استهداف الإسرائيليين.

ونقل موقع هيئة البث الإسرائيلي، مكان، أن جهات أمنية إسرائيلية اتصلت في الأيام الماضية بسياح إسرائيليين في اسطنبول وحثتهم على مغادرتها على الفور.

ومن جهة أخرى، نقلت الهيئة توقف الحجوزات في الفنادق التركية للفترة المقبلة بشكل شبه كامل بعد التحذير من السفر إلى تركيا.

من جهة أخرى رغم أن أحزاب المعارضة اليمينية بقيادة بنيامين نتانياهو تعتبر حكومة نفتالي بنيت ميتة، بعد انشقاق نائب آخر من حزب «يمينا»، لكنها لا تقوى على إسقاط الحكومة.

وفي المقابل، وفق صحيفة «الشرق الأوسط»، تعول الحكومة والمعارضة في إسرائيل، على أصوات النواب العرب لإنقاذهما، فما يمنع تمرير قانون لحل الكنيست حالياً، أن القائمة المشتركة للأحزاب العربية بقيادة أيمن عودة وأحمد الطيبي وسامي أبو شحادة، لا تؤيد المعارضة لحل البرلمان.

وبعد توالي الانشقاقات أصبح للمعارضة 61 نائباً في البرلمان، وهي الأكثرية المطلوبة لحل الكنيست. لكن القائمة المشتركة لا تؤيد الخطوة.

ومن الجهة الثانية، غدت الحكومة برئاسة بنيت «حكومة أقلية» تستند إلى 59 نائباً، مع عدد من المتمردين، مثل مازن غنايم من القائمة الموحدة للحركة الإسلامية، وغيداء ريناوي زعبي من حزب ميرتس اليساري، ما يُهدد الحكومة بالسقوط، إذا رفض النائبان تأييدها في البرلمان.

وقال منصور عباس، رئيس القائمة الموحدة من جهته: «هذه أفضل حكومة في التاريخ الإسرائيلي لجماهيرنا العربية، ونحن نبذل جهداً حقيقياً للمساهمة في بقائها» في مؤشر على استمرار دعمه لحكومة بينيت.

محكمة ألمانية توبخ ميركل

«وكالات» : تعرضت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، للتوبيخ من محكمة ألمانية عليا، أمس الأربعاء، لتجاوزها الحد عند انتقاد خصوم سياسيين.

وحكم قضاة المحكمة الدستورية العليا أمس بأن ميركل انتهكت مبدأ تكافؤ الفرص للأحزاب في تصريحاتها عن حزب البديل من أجل ألمانيا، اليميني المتطرف.

وتعود الدعوى القضائية إلى فبراير 2020 عندما انتخب البرلمان الإقليمي في ولاية تورينغن سياسياً من الحزب الديمقراطي الحرب رئيساً لحكومتها المحلية.

وانتخب رئيس الحكومة، توماس كيمريش، بأصوات ثلاثة أحزاب هي الحزب الديمقراطي الحر، وحزب ميركل المسيحي الديمقراطي، وحزب البديل من أجل ألمانيا، المثير للجدل.

وتسبب تعاون الحزب المسيحي الديمقراطي مع البديل الألماني في انتخاب رئيس حكومة الولاية في صدمة سياسية بألمانيا، حيث يستبعد البديل من أجل ألمانيا، المناهض للمهاجرين، من السلطة في الولايات وعلى المستوى الاتحادي، رغم وجوده في جميع الهيئات التشريعية.

ورفضت أحزاب رئيسية أخرى قبل التصويت في تورينغن وبعده التعاون مع البديل أو تشكيل تحالفات معه.

وفي ضوء ذلك، قالت ميركل بعد فترة وجيزة من انتخاب كيمريش إن نتيجة تصويت تورينغن «لا تُغتفر، ويجب إلغاؤها»، واصفة الأمر بـ «يوم سيء للديمقراطية».

ووسط الضجة السياسية بعد انتخابه، استقال كيمريش بعد 3 أيام. وانتخب رئيس حكومة من حزب اليسار بودو راميلوف، في الشهر الموالي.

وأعلن حزب البديل من أجل ألمانيا بعدها اتخاذ إجراء قانوني ضد ميركل لإجبارها كيمريش على الاستقالة، وهو ما يفسر حكم اليوم.